

## بيان ممثل إثيوبيا

إثيوبيا ممتنة للدعم الذي يقدمه الصندوق والشركاء في الجهود الرامية إلى استئصال الفقر وسوء التغذية. في إثيوبيا تراجع معدل الفقر الذي كان يزيد عن 50 بالمائة عام 2000، إلى 23.7 بالمائة عام 2019.

يدعم الصندوق أكثر من 20 مشروعاً في إثيوبيا بقيمة إجمالية تقدر بأكثر من 900 مليون دولار أميركي، وقد جلبت هذه المشروعات تحولاً فعلياً في حياة السكان الريفيين في رفع دخولهم، وتحسين أمنهم الغذائي، علاوة على زيادة مساهمتهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وفيما يتعلق بتمويل التنمية، فهو موجود منذ فترة طويلة مع تقديم المليارات من الدولارات، والآن الأسئلة بدأت تبرز فيما إذا كان تمويل التنمية فعالاً، أو أنه يؤدي إلى نتائج عكسية، وكيف يمكن أن يكون مستداماً؟

ولفعالية أو إخفاقات تمويل التنمية أثر مباشر على استدامة النظام المالي للصندوق.

ولكن وبالتوازي مع تعبئة الموارد، هنالك أيضاً وقت لإعادة التفكير بالسؤال الخاص عن الفجوات الفعلية التي تؤدي إلى هذا الانتشار الواسع للفقر والجوع.

إننا نؤمن بأن لالتزام صنّاع السياسات والحكومات دوراً هاماً وحاسماً في عكس ارتفاع الجوع والفقر.

يتوجب علينا أن نتساءل هل يتعلق الموضوع بالافتقار إلى تمويل التنمية أم إلى شيء آخر؟

وباستثناء تمويل التنمية، وكما أشار إليه متحدثون عديدون بالأمس وصباح اليوم، فإن التحديات التي تواجه أفريقيا حالياً أو أمكنة أخرى في العالم تتعلق بتغيّر المناخ، الذي أدى إلى إبطاء التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع.

الأمر لا يتعلق بالجوع والفقر فقط، ولكن بتغيّر المناخ الذي لا يعرف أي حدود. وبالتالي فإنه من الضروري لجميع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك الدول والجهات غير السيادية، العمل معاً لبناء الصمود في وجه الآثار السلبية لتغيّر المناخ.

وأخيراً: فإن لالتزام الجهات المانحة والحكومات وصنّاع السياسة، وضمان وجود آلية متابعة للموارد المخصصة للمشروعات الصحيحة دوراً حاسماً في تحقيق نظام مالي مستدام للصندوق.